وزارة التعليم العالي المركز الجامعي
عبد الحفيظ بوصوف ميلة

محـــــــاضرات مدخـل للقــانون

النظرية العامة للقانون

من إعداد الاستاذة:

د صبرينة عجـــابي

السّنـــــة الجامعيّـــــة:2022-2023

مقدمة

تهدف دراسة نظرية القانون إلى تعريف الطالب بالمبادئ العلمية الأولية والأسس التي تقوم عليها الدراسة في مجال العلوم القانونية، فالنظرية العامة للقانون دراية لا غنى عنها لدراسة فروع القانون المختلفة، فهي تمهيد للدراسات القانونية وتهيئة للأذهان الطلاب على فهم وبيان ما يدخل في نطاق هذه الدراسة.

والقانون كسائر العلوم الأخرى له مصطلحاته الفنية الخاصة به، لهذا كان لابد من التمهيد بدراسة أولية لمعرفة مختلف الأحكام والنظريات التي يجب على دارس القانون معرفتها.

والقانون يهدف لتنظيم الروابط التي تنشأ في المجتمع لأن من المسلم به أن الإنسان كائن إجتماعي، لا يستطيع أن يحقق جميع رغباته، واحتياجاته، لذا يجب أن يعيش في كنف جماعة، حتى يتمكن من التعاون مع أبناء جنسه لتحقيق الضروريات المادية لحياته وبقائه.

لكن الإنسان أناني بطبعه، يهدف دائما لتحقيق رغباته الامتناهية حتى على حساب غيره، لهذا وجب أن لا تترك له كل الحرية في تحقيق رغباته واحتياجاته، وإلا سادت الفوضى وعدم الاستقرار.

لهذا أصبح القانون ضرورة اجتماعية لحفظ كيان المجتمع، فالإنسان لا يستطيع العيش في المجتمع على أسس من النظام والاستقرار إلا بوجود قاعدة قانونية تكفل تحقيق ذلك.

لهذا أصبحت دراسة القانون ضرورية في جميع النظم، وأصبح علما قائما بذاته، يهتم بدراسة القاعدة القانونية التي تشمل موضوعات متعددة.

وعليه نتطرق في مقياس مدخل للقانون إلى المحاور التالي:

المحور الأول: ماهية القاعدة القانونية.

المحور الثاني: أقسام القاعدة القانونية.

المحور الثالث: مصادر القاعدة القانونية.

المحور الرابع: تطبيق القاعدة القانونية.

المحور الخامس: تفسير القاعدة القانونية.

المحـــــــور الأول: ماهيـــة القـــــــانون

القانون يعد من فروع العلوم الاجتماعية الهامة، وسوف نبين مدلول القانون لغويا، واصطلاحيا، وخصائص القاعدة القانونية.

المبحث الأول

المدلول اللغوي والاصطلاحي للقانون

أولا: الأصل التاريخي لكلمة قانون: كلمة قانون ليست كلمة عربية وإنما هي مأخوذة من اللغة الإغريقية، انتقلت إلى اللغة العربية بأصلها اليوناني " Kanun" وهي تعني العصا المستقيمة، ولكن الكثير من اللغات تفسرها بالاستقامة فقط دون العصا فاصبحت تعني الشئ المستقيم، المعيار، القاعدة. كما هو الحال بالنسبة للغة الانجليزية التي تعبر عنها بـــ: Right وفي الألمانية Recht.[1]

ونكون أمام قانون علمي إذا كانت الظاهرة ترتبط بأسباب حدوثها.

2/ **لفظ القانون في الاستعمال الاصطلاحي**، على اعتبار المعنى الواسع للقانون فهو" مجموعة القواعد العامة التي توجه سلوك الأفراد في المجتمع على وجه الإلزام" وأحيانا يفهم القانون في معناه الاصطلاحي على نحو ضيق، وذلك بأنه: "مجموعة القواعد التشريعية التي تصدر عن السلطة المختصة في المجتمع" .

وبمعنى آخر هو :"مجموعة قواعد اجتماعية عامة ومجردة يجب احترامها بفرض الجزاء المناسب في حالة مخالفتها"[2]

ان نشاط الإنسان أيا كان نوعه وجب أن يقابل ويواجه بقاعدة قانونية

[1] أحمد سي علي، مدخل للعاوم القانونية، دار هومة، الجزائر، 2009، ص11.
[2] محمد الصغير بعلي، المدخل للعلوم القانونية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزاءر، 2006/ ص9.

المبحث الثّاني

خصـــائص القاعـــدة القـــانونية

تتميز القاعدة القانونية بعدة خصائص تميزها عن باقي القواعد، هي:

- **القاعدة القانونية قاعدة سلوك اجتماعي.**
- **القاعدة القانونية عامة ومجردة.**
- **القاعدة القانونية ملزمة.**

أولا: القاعدة القانونية قاعدة سلوك اجتماعي

إن القاعدة القانونية تعتبر قاعدة اجتماعية ذات طابع تقويمي، حيث تهتم بتنظيم سلوكات الأفراد داخل المجتمع، معنى ذلك أن القاعدة القانونية هي خطاب من المشرع إلى الأفراد بإلزامهم بسلوك معين قصد تحقيق غاية مثلى هي رعاية مصالحهم والحفاظ على أمن المجتمع.لأن الحياة مشتركة بين النّاس جميعا ولا بد من الحفاظ عليها مهما كانت عوامل التناقض البشري في كل أشكاله[3].

وكي تتدخل القاعدة القانونية يجب أن يكون هناك مظهر خارجي، لأن الأحاسيس والنوايا والأفكار طالما لم تظهر إلى العالم الخارجي فلا يعتد القانون بها إلا مقترنة بمسلك مادي، مثال ذلك حالة التفكير في قتل إنسان، فإذا عزم شخص على قتل إنسان فلا دخل للقانون، لكن في حالة أن صاحب هذا العزم قام بسلوك خارجي، أي تجاوز هذا التفكير إلى البدء في تنفيذ الجريمة، هنا يبدأ القانون في التدخل والبحث في نية القاتل.

ثانيا: القاعدة القانونية عامة ومجردة:

يتكون القانون من مجموعة من القواعد العامة التي لا تتعلق بشخص معين بالذات أو حالة معينة، بل تتعلق بأفراد الشعب عامة أو ببعض طوائف الشعب بحسب صفاتهم وليس بحسب أشخاصهم.

1/ معنى العمومية من حيث الأشخاص:

نقصد **بعمومية** القاعدة القانونية من حيث الأشخاص أن قواعد القانون لا توجه إلى شخص معين بذاته من حيث تحديد هويته الخاصة، فلا توجد قاعدة قانونية خاصة بمصطفى أو علي، بل تطبق على كل شخص تتوافر فيه شروط الفرض.

ولا نقصد بعمومية القاعدة أنها تسري على جميع أفراد المجتمع دون استثناء بل تظل تتسم بالعمومية وإن خصت طائفة معينة من أفراد المجتمع، فقانون المحامات، أو قانون القضاة كلها قواعد عامة رغم أنها تمس فئة من

[3] أحمد سي علي ، ص22.

أفراد المجتمع، بل حتى إن كانت القاعدة القانونية تنظم مركزا قانونيا وحيدا، تظل تتصف بالعمومية فالقاعدة الدستورية التي تحدد صلاحيات رئيس الجمهورية هي قواعد عامة رغم أنها لا تنطبق إلا على شخص واحد.

إن صفة العمومية من حيث الأشخاص تثبت بتحقق الشروط الواجب توافرها في من توجه إليه هذه القاعدة القانونية.

2/ معنى التجريد من حيث الوقائع

أما المقصود من **تجريد** القاعدة القانونية من حيث الوقائع بأنها لا تتعلق بواقعة محددة في مكان معين أو ظرف معين، أن حكمها يكون قابلا للتطبيق على جميع الوقائع التي تتوفر فيها شروط انطباق القاعدة. لان القاعدة القانونية لم توضع لتطبق على شخص معين أو على واقعة معينة، وإنما وضعت بطريقة مجردة عن الاعتداد بشخص أو بأي واقعة.

مثال: كل شخص يبلغ سن الرشد متمتعا بقواه العقلية و لم يحجر عليه يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه...فهذه القاعدة تنطبق على واقعة بلوغ، وعلى كل شخص يتوافر فيه هذا البلوغ.

ولو فرضنا أن القانون موجه لشخص معين وارتكب مخالفة ينتهي القانون بتطبيقه على الفرد، فالعمومية والتجريد هما أساس استمرار القانون.

نتائج عمومية القاعدة القانونية:

- بسبب عمومية وتجريد القاعدة القانونية، تطبق على عدد غير محدود، من الأشخاص الذين تتوافر أوصافهم، أو الوقائع التي تتحقق شروطها، وبذلك يتسع نطاق تطبيق القاعدة القانونية.

ومع ذلك فقد يقتصر تطبيق القاعدة على نوع معين من العلاقات، أو فئة معينة من الأشخاص(كالمحامين، أو الأطباء....)أو على شخص واحد (كرئيس الجمهورية)

وفي كل هذه الأحوال لا تفقد القاعدة القانونية خاصية العمومية والتجريد.

- القاعدة القانونية تحقق المساواة أمام القانون.فالقاعدة تخاطب الناس بصفاتهم وليس بذاتهم، ودون النظر للأصل العرقي، أو الدّيني، أو المركز الاجتماعي.
- القوانين العرفية استثناء من صفة العموم:فهي تطبق في إقليم معين، ولفترة معينة، بسبب ظروف معينة، وبذلك فهي لا تتمتع بصفة العموم والتّجريد.
- صلاحية هذه القواعد القانونية وقابليتها للتطبيق المتجدد على كل الأشخاص والوقائع التي تتوافر فيها الشروط المطلوبة.

ثالثا: القاعدة القانونية ملزمة.

لأن غرض القاعدة القانونية هو ضبط سلوك الأفراد، فهذا الغرض لن يتحقق إلا إذا كانت القاعدة ملزمة. ومعنى الإلزام هو استناد القاعدة في خطابها للأفراد على الأمر والإجبار المقيد للإرادة بما تتضمنه من جزاء. فالقاعدة القانونية هي أمر وتكليف للمخاطب بها وليست مجرد نصيحة أو توصية يعمل بها الفرد أو يتركها[4].

1/ شروط الجزاء:

يشترط في الجزاء المترتب على مخالفة القاعدة القانونية:

- أن يكون ماديا لتتميز به القاعدة القانونية عن غيرها.
- أن تتكفل به السلطة العامة حتى لا يكون صورة من صور الانتقام أو القضاء الخاص أو الدفاع الذاتي.
- أن يكون حال الوقوع، ويقصد به أنه عند مخالفة القاعدة القانونية فان الجزاء أيا كان نوعه وصورته يوقع مباشرة على الشخص المخالف.

2/ أنواع الجزاء:

يتخذ الجزاء في القاعدة القانونية صورا مختلفة فقد يكون:

- **جزاء جنائي**، وقد يكون عقوبة بدنية كالإعدام أو سالبة للحرية كالحبس أو مالية كالغرامة.
- **جزاء المدني**، قد لا يقترف الشخص فعلا مجرما ومحددا في قانون العقوبات، بل يخل مثلا برابطة عقدية(مسؤولية عقدية) أو يرتكب عملا يسبب ضررا للغير أو يرتكب من كان تحت رقابتة خطأ يلحق ضررا بالغير(مسؤولية تقصيرية)، أساسها الفعل الضار.
- **جزاء إداري**، ويتخذ صورا مختلفة فإذا كنا بصدد عقود إدارية فان الجزاء عند المخالفة يكون إما البطلان أو التعويض، وإذا تعلق الأمر بجريمة تأديبية ارتكبها الموظف العام فان الجزاء هنا تختلف درجته بحسب درجة الخطأ(التوبيخ، التنزيل من الرتبة، الفصل...)
- **جزاء الدولي**: يكون في حالة انتهاك قواعد القانون الدولي، وتظهر أهميته أن العلاقات فيما لبن الدول في وقت السلم والحرب، وكذا العلاقات فيما بين الدول والمنظمات الدولية، إذا لم تضبط بأحكام يضبطها جزاء معينا فإنها تكون مجرد قول قد لا ينفذ.

[4] بعلي ص 13.

الجزاء

الجزاء هو القلب النابض للقاعدة القانونية، وهو من يضمن لها سيادة ويبعث فيها ديناميكية التنفيذ، وبدونه تظل القاعدة القانونية مجرد أحرف ميتة لا يضمن لها التطبيق.

المبحث الثالث

نطاق القانون

نحاول من خلال هذا المبحث التمييز بين القواعد القانونية والقواعد الاجتماعية التي تشارك القانون فيما يهدف إليه من تنظيم العيش في المجتمع وهي كل من قواعد الأخلاق وقواعد الدين.

أولا: تميز القواعد القانونية وقواعد الأخلاق

الأخلاق هي مجموعة المثل العليا في المجتمع وكلما تقدم المجتمع اتسع نطاق هذه القواعد. وتظهر قواعد الأخلاق في مثل الخير والاحترام والصدق والأمانة، وهي تتطلب من الفرد تقديم المساعدة والنصيحة إلى من يحتاج إليها.

الكثير من القواعد الأخلاقية ترقى إلى مرتبة القانون كالوفاء بالعقود، والوفاء بالديون، وعدم الغش....

أوجه الاختلاف	قواعد الأخلاق	قواعد القانون
من حيث الغاية	مثالية غايتها نقل الإنسان والسمو بسلوكه نحو الكمال	حفظ النظام العام داخل المجتمع وتحقيق العدالة
من حيث النطاق	تهتم بتنظيم سلوك الإنسان مع نفسه ومع الله ومع باقي الناس	تهتم بالسلوك المادي للإنسان دون الاهتمام بنواياه
من حيث الجزاء	الجزاء معنوي فقط، كالإحساس بالذنب	الجزاء يأخذ أشكالا مختلفة(كالجزاء المدني، الجنائي،...)

تشترك قواعد الأخلاق مع قواعد القانون، في هدف تنظيم العيش في المجتمع، وفي أنها هي الأخرى قواعد عامة مقترنة بجزاء يلحق مخالفتها.

ثانيا: التميز بين القواعد القانونية والقواعد الدينية

علاقة الإنسان بربه تقتضي الالتزام بقواعد سلوك معين، حتى ينال رضى الله تعالى، ويقوم الدين على قواعد عبادات وقواعد معاملات أما القانون فيقوم على قواعد المعاملات فقط.

أوجه الاختلاف	قواعد الدين	قواعد القانون
من حيث الغاية	تأصيل العقيدة	تحقيق النظام العام فهي لا تمتد لأعماق الإنسان، إلا في حالات استثنائية للكشف عن أبعاد الفعل المادي
من حيث النطاق	تنظم سلوك الإنسان مع نفسه ومع باقي الناس	لا تهتم إلا بسلوك الإنسان مع باقي الأشخاص
من حيث الجزاء	حساب بعد الموت	توقعه السلطة العامة مع وجود استثناء

تشترك القواعد القانونية مع القواعد الدينية في أن كل منهما يتضمن خطابا موجها للناس، هذا وأن صفة الإلزامية ملازمة لكل من القواعد الدينية والأخلاقية مع اختلاف الجزاء في كل منهما.

كما أن كل القاعدتين يأتي في شكل وصيغة العمومية.